وان العقل الجماعي:

يعني بان يقوم النظام السياسي على أساس الانتخابات بمشاركة كل المواطنين الذين بلغوا ١٧ أو ١٨ عاما لإنتخاب برلمان تمثيلي من خلال صناديق الاقتراع بما يصاحب هذه العملية من حملات إعلامية انتخابية وحق الترشيح بدون تمييز ديني أو جنسي..الخ.

فانخراط الناس في عملية انتخابية للمجلس التشريعي هو انتصار لسلطان العقل الجماعي حينما يفوز كل من يحوز على مشروعية انتخابية، فيما المجلس المنتخب هو أعلى سلطة ينبثق عنها القوانين والتشريعات الناظمة للمجتمع بكافة مؤسساته.

فالشعب ينتخب ممثليه وهؤلاء يقودون الشعب الذي منحهم ثقته، وحينما يفشلون يتحفظ عليهم الشعب ويحجب عنهم اصواتهم في الانتخابات المقبلة، ويمنح اصواته لآخرين بينما يستوجب تداول السلطة سلميا.

بل وان الحكومة التي تتكون من ائتلاف حزبي أو حزب حظي بأغلبية برلمانية (اي ٥٠+١٪ كحد ادنى) ملزمة بتنفيذ أكبر قدر من وعودها وبرامجها الانتخابية كيما تحافظ على تأييد الجماهير لها، بل وهي تلجأ لاستفتاء الشعب في القضايا المصيرية مثلما فعل *ديغول* حينما قرر الانسحاب من الجزائر، أو قرار الحكومة الروسية التي استفتت الشعب منذ أقل من عام حول خطط *يلتسين* الاقتصادية بالعودة لاقتصاد السوق والخصخصة.. ناهيكم عن اهتدائها (أي الحكومة) بنتائج الاستطلاعات التي تجريها مراكز الاستطلاع المحايدة والموضوعية كما فعل *بوش* قبل ضرب العراق وبعد الضرب.

فالاستناد والاستطلاع مظهران ديمقراطيان، مثلما ان العقل الجماعي يتجلى من خلال علمنة الدولة بفصل الدين عن مؤسسات الدولة مع الافادة بداهة من كل ما يقتنع به العقل الانساني في الدين مع انتاج فكره ونظرياته الخاصة به ايضا.

و دستورنا الناظم:

يعني ان يتولى المجلس المنتخب الذي حاز على مشروعية ديمقراطية بصياغة قانون ناظم يتطور باستمرار تماشيا مع المستجدات والهموم التي يصادفها الشعب، بالافادة من خبرة الشعوب الاخرى.. وقد لاحظنا مؤخرا